

(٨١٢) وعنه (ع) أنه قال : إذا زَوَّجَ الوكيلُ على النكاح فهو جائز^(١) .

(٨١٣) وعنه (ع) أنه قال : إذا وَكَّلت المرأة المسلمة أباها النصراني أو أخاها على تزويجها فزَوَّجها فالنكاح جائزٌ .. وإن زَوَّجها وهي طفلة ، لم يجز . لأنه لا ولاية لكافر على مسلم^(٢) .

(٨١٤) وعنه (ع) أنه قال : إذا وَكَّلت المرأة وكيلين وفَوَّضت إليهما نكاحها^(٣) وأَنكحها كل واحد منهما رجلاً ، فالنكاحُ للأول^(٤) .

(٨١٥) وعن أبي جعفر وأبي عبد الله (ع) أَنَّهُما قالا : الجدُّ أبو الأب يقوم مقامَ ابنه في تزويج ابنته الطفلة ، والجدُّ أولى بالعقد إلا أن يكون الأب قد عَقَّده ، وإن عقداه جميعاً فالعقدُ عقدُ الأول منهما .

(٨١٦) وعن جعفر بن محمد أنه قال : إذا غاب الأب فأنكح الأَخ ، يعني بوكالة المرأة ، فهو جائزٌ .

(٨١٧) وعن أبي جعفر محمد بن علي (ع) أنه سئل عن عقد النكاح بغير شهود ، فقال : إنما ذكر الله الشهودَ في الطلاق ، فإن لم يشهد في النكاح فليس عليه شيءٌ فيما بينه وبين الله ، ومن أشهد فقد تَوَثَّقَ للمواريث وأَمِنَ من خوف عقوبة^(٥) السلطان ، والشهادةُ في النكاح أوثق وأعدل وعليه العملُ .

(٨١٨) وعن أبي جعفر محمد بن علي (ع) أنه قال : قد يجوز في

(١) حش س - وفي النبوع ، ولو وكلت امرأة رجلاً أن يزوجه فقالت : ما صنعت في أمرى فهو جائز ، فحضرتة الوفاة فوكل رجلاً أن يزوجه ، جائز .

(٢) حش ي - وكذلك العبد وابنته الحرة .

(٣) ط ، ي ، د ، ع . س ، ز - حذ « نكاحها » .

(٤) حش ي - فإن لم يعلم الأول منها أو كان العقد لهما معاً في وقت واحد بطل النكاح

واستؤنف بعد ذلك ، من الاختصار .

(٥) ي - وأمن عقوبة السلطان .